



تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والميزان التجاري في العراق ومصر للمدة (2004-2023)

م. د. ايمان مظفر يوسف كاظم
جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد
iyousif@uowasit.edu.iq

المستخلص

يتناول هذا البحث واقع النفقات الاستثمارية، والميزان التجاري في جمهوريتي مصر والعراق للمدة (2004-2023)، مع محاولة استكشاف طبيعة العلاقة بينهما في ظل المتغيرات الاقتصادية التي شهدتها البلدان خلال فترة البحث وتنتقل من افتراض عام مفاده أن للنفقات الاستثمارية دوراً محتملاً في التأثير في أداء الميزان التجاري، ويختلف باختلاف طبيعتها وكفاءتها، والظروف الاقتصادية المحيطة بها.

وتشير النتائج إلى أن النفقات الاستثمارية اتسمت بدرجة من التذبذب خلال مدة البحث، وأن انعكاساتها على الميزان التجاري لم تكن متجانسة عبر الفترات المختلفة، وهو ما قد يرتبط باختلاف كفاءة توجيه الإنفاق الاستثماري وتركيبه القطاعي، وفي ضوء ذلك، قد أكد البحث أهمية تحسين كفاءة النفقات الاستثمارية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، بما قد يسهم في دعم الأداء الاقتصادي وتحسين وضع الميزان التجاري في البلدين على المدى المتوسط والطويل.

الكلمات المفتاحية: النفقات الاستثمارية، الميزان التجاري، مصر والعراق.



Analysis of the relationship between investment spending and the trade balance in Iraq and Egypt for the period (2004-2023)

Dr. Eman Mudhafar Yousif
University of Wasit, College of
Administration and Economics
iyousif@uowasit.edu.iq

Abstract

This research examines the reality of investment expenditures and the trade balance in the Republics of Egypt and Iraq for the period 2004–2023, attempting to explore the nature of the relationship between them in light of the economic changes that both countries witnessed during the study period. It begins with the general assumption that investment expenditures have a potential role in influencing the performance of the trade balance, and that this influence varies depending on the nature and efficiency of the expenditures and the surrounding economic conditions.

The results indicate that investment expenditures were characterized by a degree of fluctuation during the study period, and that their impact on the trade balance was not uniform across different periods. This may be related to variations in the efficiency of investment spending allocation and its sectoral composition. In light of this, the research emphasizes the importance of improving the efficiency of investment expenditures and directing them toward productive sectors, which could contribute to supporting economic performance and improving the trade balance in both countries in the medium and long term.

Keywords: *Investment .expenditures, trade balance, Egypt and Iraq.*



المقدمة

تُعد النفقات الاستثمارية والميزان التجاري من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس كفاءة السياسات الاقتصادية وقدرة الدول على تحقيق النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي، وتمثل النفقات الاستثمارية أداة رئيسة لتوسيع القاعدة الإنتاجية ودعم البنية التحتية وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد، بينما يعكس الميزان التجاري مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجاته عن طريق الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات وتكتسب دراسة واقع النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في جمهوريتي مصر والعراق خلال المدة (2004-2023) أهمية خاصة، نظرًا لما شهدته هذه الفترة من تحولات اقتصادية وهيكلية عميقة أثرت في مسار التنمية والأداء الاقتصادي في كلا البلدين.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من إسهامها العلمي في تحليل العلاقة بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في اقتصادين عربيين مختلفان في الهيكل الاقتصادي ومصادر الدخل، مع تغطية مدة زمنية طويلة نسبيًا وإيضاً تكتسب البحث أهمية عملية من خلال ما يمكن أن تقدمه من نتائج وتوصيات تسهم في دعم صناع القرار في تحسين كفاءة توجيه النفقات الاستثمارية والحد من اختلالات الميزان التجاري بما ينسجم مع متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة في كلا البلدين.

مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث من استمرار اختلالات الميزان التجاري في مصر والعراق خلال مدة البحث، على الرغم من التوسع في النفقات الاستثمارية، ويثير ذلك تساؤلاً رئيساً حول مدى كفاءة هذه النفقات في تعزيز القدرات الإنتاجية وتحسين أداء الميزان التجاري وعليه، تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

❖ إلى أي مدى أسهمت النفقات الاستثمارية في التأثير على الميزان التجاري في جمهوريتي مصر والعراق خلال المدة (2004-2023)، وما طبيعة العلاقة بينهما؟

فرضية البحث

يرتبط تطور الإنفاق الاستثماري بتغيرات الميزان التجاري في كلٍّ من مصر والعراق خلال المدة (2004-2023)، إذ يعكس هذا الارتباط طبيعة هيكل الإنفاق الاستثماري ومدى توجيهه نحو



القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس وصفيًا على مستويات العجز أو الفائض في الميزان التجاري.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل واقع النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في جمهوريتي مصر والعراق للمدة (2004-2023)، وبيان طبيعة العلاقة بينهما، ومدى كفاءة النفقات الاستثمارية في تحسين أداء الميزان التجاري في كلا البلدين.

حدود البحث:

- الحدود الزمانية: (2004-2023) بيانات سنوية.
- الحدود المكانية: (الاقتصاد العراقي، الاقتصاد المصري).

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي في تحليل واقع النفقات الاستثمارية، والميزان التجاري في جمهوريتي مصر والعراق خلال المدة (2004-2023)، عن طريق تتبع تطور كل من النفقات الاستثمارية والميزان التجاري وبيان اتجاهاتهما العامة كما تستخدم البحث البيانات الإحصائية والتقارير الاقتصادية الصادرة عن الجهات الرسمية والمنظمات الدولية المعتمدة، بهدف تقديم صورة واضحة عن واقع هذين المتغيرين خلال مدة البحث.

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي للنفقات الاستثمارية والميزان التجاري

اولاً: الإطار المفاهيمي للنفقات الاستثمارية

1. مفهوم النفقات الاستثمارية وأهميتها

تُعرّف النفقات الاستثمارية "بأنها ذلك الجزء من الإنفاق العام الذي يوجّه إلى تكوين أو زيادة الأصول الرأسمالية الثابتة، بما يسهم في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتحسين قدرته على تحقيق النمو المستدام، ويشمل ذلك الإنفاق على مشروعات البنية التحتية، والمرافق العامة، والقطاعات الإنتاجية والخدمية، إضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري" (Dornbusch, Fischer, & Startz, 2018, p. 195).

ويُعرّفها صندوق النقد الدولي بأنها "الإنفاق الحكومي المخصّص لإنشاء أو تطوير الأصول طويلة الأجل التي ترفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وتسهم في دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستويات



الخدمات العامة على المدى الطويل" (International Monetary Fund [IMF], 2022, p. 52).

كما يذهب البنك الدولي إلى أن "النفقات الاستثمارية تمثل أحد أهم مكونات الإنفاق العام، إذ تشمل الإنفاق على البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، مثل النقل والطاقة والتعليم والصحة، لما لها من دور محوري في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتقليل الاختناقات الهيكلية في الاقتصاد"

(World Bank, 2023, p. 41).

ومن منظور اقتصادي تنموي، تُعرّف النفقات الاستثمارية "بأنها أداة أساسية من أدوات السياسة المالية تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات النمو، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، ولاسيما في الدول النامية التي تعاني من فجوات إنتاجية وبنوية" (Todaro & Smith, 2020,

p. 334).

كما تتوقف فاعلية النفقات الاستثمارية على مدى كفاءة توجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية، ولاسيما القطاعات القادرة على توليد قيمة مضافة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد

الوطني (Thirlwall, 2011, p. 121).

ويمكن تلخيص أهمية النفقات الاستثمارية فيما يأتي:

- يسهم الإنفاق الاستثماري الحكومي في إحداث دفعة قوية للنشاط الاقتصادي من خلال زيادة تراكم رأس المال ورفع الطاقة والقدرة الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحتمل ودعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل (مصطفى، وحسين، 1989، 97).
- يعمل الاستثمار الحكومي على تعزيز وتشجيع الاستثمار الخاص، ولاسيما عبر تطوير البنية التحتية وتوفير السلع والخدمات العامة، بما يحسن بيئة الاستثمار ويخفض تكاليفه ويعزز توقعات الربحية
- يساعد الإنفاق الاستثماري الحكومي في معالجة حالات الركود الاقتصادي من خلال أثر المضاعف، حيث يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتنشيط الطلب على السلع الرأسمالية والاستهلاكية، بما يعزز مرونة الجهاز الإنتاجي ويحد من الاختناقات الاقتصادية (Nguyen, (C. T, 2018, p17).



• يسهم الإنفاق الاستثماري الحكومي في زيادة الاستهلاك الكلي عبر خلق دخول جديدة للعاملين والمشاركين في العملية الإنتاجية، سواء في شكل أجور أو أرباح، مما ينعكس إيجاباً على الطلب القومي (خليل، 1982، 467).

• يؤدي الإنفاق الاستثماري الحكومي إلى تطوير الخدمات العامة الأساسية، مثل التعليم والصحة والمرافق العامة، الأمر الذي يخفف الأعباء المالية عن الأفراد ويرفع مستويات المعيشة ويعزز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: العوامل المحددة للنفقات الاستثمارية:

هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في تحديد مستوى الإنفاق الاستثماري الحكومي في الدولة.

1. دور الحكومة في الاقتصاد

يُعد دور الحكومة عاملاً أساسياً في تحديد حجم وكفاءة الإنفاق الاستثماري الحكومي، إذ لم يعد هذا الإنفاق مجرد تخصيص مالي، بل أصبح أداة مهمة للسياسة الحكومية لتحقيق التوازن الاقتصادي، والاجتماعي والتنمية المستدامة، ويختلف حجم الإنفاق تبعاً لدرجة تدخل الحكومة في الاقتصاد، سواء اقتصر دورها على الخدمات الأساسية أو توسع ليشمل تقديم سلع وخدمات متعددة للمجتمع. (الكتبي، 2008، 46).

2. الرفاهية العامة

تهدف الاستثمارات الحكومية إلى تحقيق الرفاهية العامة من خلال مشاريع البنية التحتية، والخدمات كالصحة، والتعليم، والنقل، والأمن، وهي استثمارات لا تعتمد على الربح الاقتصادي المباشر، بل على العائد الاجتماعي المرتفع، مما يجعلها ضرورية لخدمة المجتمع (الحمداني، 2014، ص 143).

3. التخصيص الأمثل لرأس المال

يقصد بالتخصيص الأمثل لرأس المال "اختيار المشاريع الاستثمارية التي تحقق أكبر منفعة قومية عبر الاستخدام الرشيد للموارد المالية النادرة، من خلال ترتيب أولويات المشاريع وفق معايير الربحية القومية، الأمر الذي يزيد من كفاءة الاستثمارات الحكومية ويعزز منافعها" (هيتجر، وماتولتس، 1988، 526-527).

4. الظروف الاقتصادية للدولة

يُعد الإنفاق الاستثماري الحكومي أداة رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، إذ يسهم في زيادة التراكم الرأسمالي، وتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة



وتلجأ الحكومات إلى زيادة هذا الإنفاق في فترات تدهور الأوضاع الاقتصادية أو ضعف الخدمات الأساسية، مما يجعل النفقات العامة مرتبطة بالظروف الاقتصادية السائدة (الكتبي، 2008، 46-47).

ثانياً: الإطار المفاهيمي للميزان التجاري

1. مفهوم الميزان التجاري وأهميته

يُعدّ الميزان التجاري جزءاً أساسياً من ميزان المدفوعات وأحد مكونات الحساب الجاري، ويعبّر عن العلاقة بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، ويُقاس رصيده بالفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات، حيث يمثّل ناتج طرح الواردات من الصادرات، ويتم احتسابه على النحو الآتي (Tucker, 2011, p.494):

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = (\text{TB}) \text{ الصادرات} - (\text{X}) \text{ الاستيرادات (M)}$$

إذ يعكس هذا الرصيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال الصادرات، ومدى كفايتها لتلبية الطلب المحلي، والحاجة إلى الاستيرادات، فضلاً عن بيان درجة انفتاح الدولة وقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية (الضاوي، 2016، 239)، وبذلك يتكوّن الميزان التجاري من الصادرات والاستيرادات، إذ تمثل الصادرات الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يُباع إلى الخارج، ويعكس انتقال السلع من الدولة المنتجة إلى الأسواق الخارجية (Acemoglu et al, 2019 741)، أما الاستيرادات فتمثّل الجزء من الاستهلاك المحلي أو الاستثمار الذي يتم الحصول عليه من المنتجين الأجانب (Sawyer & Sprinkle, 2020, p. 4).

وان زيادة الاستيرادات تؤدي إلى خفض الطلب على الإنتاج المحلي، لذا تُطرح من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تُضاف الصادرات إليه لكونها جزءاً من الإنتاج المحلي (الصخري، 2005، 131).

يتحدد الأثر الصافي للميزان التجاري بالعلاقة بين الصادرات والاستيرادات؛ إذ يتحقق فائض تجاري عند تجاوز الصادرات للواردات، بينما يحدث عجز تجاري عندما تفوق الواردات الصادرات ويُعد العجز التجاري مشكلة في الدول الفقيرة لاعتمادها على الاستثمار الأجنبي، في حين لا يُنظر إليه بالضرورة بشكل سلبي في الاقتصادات المتنامية لارتباطه بدورات التوسع الاقتصادي وقدرتها على تلبية الطلب المحلي. (Husted & Melvin, 2013, p. 240).

أما أهمية الميزان التجاري (ناصر، عمارة، 2008، 102):

يمكن تلخيص أهمية الميزان التجاري فيما يأتي:



- يوضح درجة ارتباط الاقتصاد الوطني. بالاقتصاد العالمي.
- يساعد صانعي السياسات في تقييم وإدارة الوضعين المالي والاقتصادي للدولة، خاصة على المدى القصير.
- يعكس مستوى التنافسية الاقتصادية؛ إذ يدل الفائض التجاري على كفاءة الإنتاج وفعالية النشاط التجاري، في حين يشير العجز المستمر إلى ضعف تنافسية الصادرات، وتسعى الدول عادة إلى تحقيق فائض أو على الأقل توازن بين الصادرات والواردات.

ثالثاً: العلاقة النظرية بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري

النظرية الاقتصادية تشير إلى وجود علاقة غير مباشرة ومعقدة بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري، وتتحدد طبيعتها وفق كفاءة توجيه الإنفاق الاستثماري وهيكل الاقتصاد ودرجة انفتاحه على الخارج فوفقاً للنظرية الكينزية، يمكن أن يؤدي التوسع في النفقات الاستثمارية إلى زيادة الطلب الكلي، وهو ما قد ينعكس على زيادة الواردات في الأجل القصير، خاصة إذا كان الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على السلع المستوردة، مما قد يؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري (Dornbusch,

Fischer, & Startz, 2018, p. 214؛ Thirlwall, 2011, p. 97).

في المقابل، تؤكد نظريات النمو الاقتصادي على أن النفقات الاستثمارية، ولاسيما الموجهة نحو القطاعات الإنتاجية، والبنية التحتية، وتسهم على المدى المتوسط والطويل في توسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد، الأمر الذي يدعم الصادرات ويحد من الاعتماد على الواردات، مما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري كما تشير نظرية التجارة الدولية إلى أن تعزيز الاستثمار في القطاعات ذات الميزة النسبية يسهم في تحسين هيكل الصادرات وزيادة قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية (Krugman, Obstfeld, & Melitz, 2018, p. 182؛ Todaro & Smith, 2020, p. 361).

وبالتالي، فإن أثر النفقات الاستثمارية على الميزان التجاري لا يكون واحداً في جميع الحالات، بل يتوقف على طبيعة هذه النفقات، ومدى توجيهها نحو القطاعات القابلة للتصدير، وكفاءة السياسات الاقتصادية المصاحبة لها وفي حال ضعف كفاءة الإنفاق الاستثماري أو تركّزه في قطاعات غير إنتاجية، فقد يقتصر أثره على زيادة الواردات المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية، دون تحقيق تحسن ملموس في الميزان التجاري (International Monetary Fund [IMF], 2022, p. 45)؛ (World Bank, 2023, p. 128)



المبحث الثاني

تحليل واقع النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في جمهوريتي مصر والعراق

أولاً: النفقات الاستثمارية في مصر

يُعدّ الإنفاق الاستثماري من أهم مكونات النفقات العامة، إذ يعكس توجه الدولة نحو دعم النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال تطوير البنية التحتية وتحفيز القطاعات الإنتاجية، وقد شهدت مصر خلال المدة (2004-2023) تقلبات واضحة في الإنفاق الاستثماري نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، فضلاً عن تأثير الأزمات العالمية والإقليمية.

فقد ارتفعت النفقات الاستثمارية عام 2005 إلى (4019) مليون دولار، بمعدل نمو بلغ (37%) مقارنة بعام 2004، وارتفعت نسبة مساهمتها في النفقات العامة إلى (14.9%)، ويُعزى ذلك إلى تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ركز على تحسين البنية التحتية، ودعم القطاعات الحيوية، إلى جانب اتباع سياسة مالية توسعية مدعومة بتحسين الإيرادات العامة (التقرير الاقتصادي السنوي، 2005، 76).

كما واصلت النفقات الاستثمارية ارتفاعها لتبلغ (6718) مليون دولار عام 2007، بمعدل نمو مرتفع بلغ (138%) مقارنة بعام 2006، وارتفعت نسبتها إلى (16.3%) من النفقات العامة، نتيجة استمرار الإصلاحات الاقتصادية وتوسع الاستثمارات في مشروعات التنمية.

في المقابل، شهد عامًا 2011 و2012 تراجعًا ملحوظًا في الإنفاق الاستثماري ليلعب (6849) و(5978) مليون دولار على التوالي، وبمعدلات نمو سالبة، مع انخفاض نسبتها من النفقات العامة، ويُعزى ذلك إلى الاضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت ثورة 25 يناير، وما نتج عنها من تراجع الثقة الاستثمارية وتوجيه الإنفاق نحو الأجور والدعم والخدمات الاجتماعية.

كما انخفض الإنفاق الاستثماري عام 2016 إلى (6856) مليون دولار مقارنة بعام 2015، نتيجة زيادة أعباء خدمة الدين العام، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية مرتبطة باتفاق صندوق النقد الدولي، فضلاً عن تعويم الجنيه وما صاحبه من ارتفاع تكاليف المشروعات الاستثمارية، رغم ارتفاع نسبته من إجمالي النفقات العامة.

وفي عام 2020، فقد بلغ الإنفاق الاستثماري أدنى مستوياته عند (1917) مليون دولار، وبنسبة (2.1%)، متأثرًا بتداعيات جائحة كورونا التي أدت إلى ركود اقتصادي واسع وتراجع الإيرادات العامة، ولا سيما من السياحة وتحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس، ومع تخفيف قيود الإغلاق، ارتفع الإنفاق الاستثماري في عامي 2021 و2022 مدفوعًا بجهود الحكومة لتحفيز



التنمية وتحسين بيئة الأعمال، أما في عام 2023، فقد عاد الإنفاق الاستثماري للانخفاض ليبلغ (9426) مليون دولار، نتيجة تبني الحكومة سياسة ترشيد النفقات، وارتفاع أعباء خدمة الدين، وتدهور سعر صرف الجنيه، فضلاً عن تأثير الصدمات الخارجية كالحرب الروسية-الأوكرانية والأزمة في غزة، مما انعكس سلباً على البيئة الاستثمارية وإيرادات الدولة.

جدول (1)

تطور النفقات الاستثمارية ونسبها من النفقات العامة في مصر للمدة (2004-2023) مليون دولار

السنة	النفقات العامة	معدل نمو %	النفقات الاستثمارية	معدل نمو %	نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة
2004	23979	-	2933	-	12.2
2005	27017	12.7	4019	37.0	14.9
2006	35051	29.7	2823	-29.7	8.1
2007	41119	17.3	6718	138.0	16.3
2008	51214	24.6	6203	-7.7	12.1
2009	63574	24.1	7855	26.6	12.4
2010	66242	4.2	8751	11.4	13.2
2011	69014	4.2	6849	-21.7	9.9
2012	78388	13.6	5978	-12.7	7.6
2013	91065	16.2	6118	2.3	6.7
2014	98805	8.5	7448	21.7	7.5
2015	100263	1.5	7560	1.5	7.5
2016	80967	-19.2	6856	-9.3	8.5
2017	69801	-13.8	7382	7.7	10.6
2018	70886	1.6	4227	-42.7	6.0
2019	78146	10.2	4418	4.5	5.7
2020	89508	14.5	1917	-56.6	2.1
2021	100303	12.1	3038	58.5	3.0
2022	111309	11.0	20045	559.8	18.0
2023	71126	-36.1	9426	-53.0	13.3

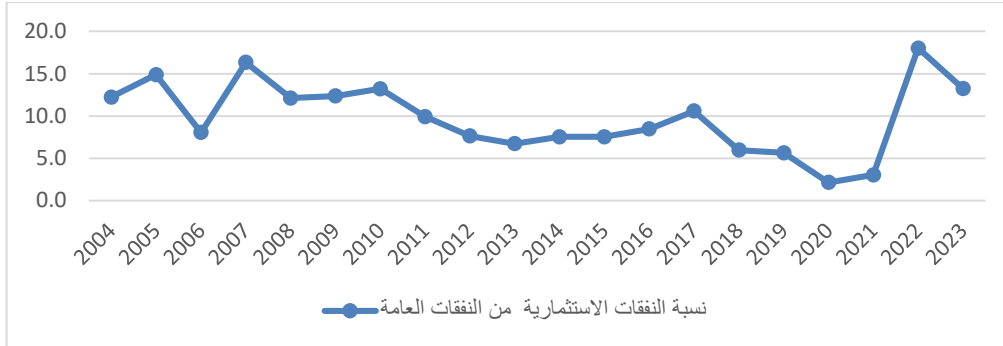
المصدر: بالاعتماد على بيانات

- (1, 3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية، أبو ظبي للسنوات (2004-2023).
- (2, 4, 5) من عمل الباحثة.



الشكل (1)

تطور نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة في مصر للمدة (2004-2023)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ثانياً: الميزان التجاري في مصر

شهد الميزان التجاري في مصر خلال مدة دراسة عجزاً مستمراً بسبب اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات، متأثراً بعوامل داخلية وخارجية، من أبرزها الاضطرابات السياسية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، وتقلبات أسعار الصرف، فضلاً عن الأزمات العالمية كالأزمة المالية لعام 2008 وجائحة كورونا.

ففي عام 2005 ارتفع عجز الميزان التجاري إلى (-7883.3) مليون دولار مقارنة بعام 2004، نتيجة ارتفاع كل من الصادرات والواردات، إلا أن نمو الواردات كان أسرع، ولا سيما الواردات الوسيطة والرأسمالية، مما وسّع فجوة العجز (التقرير الاقتصادي، 2005، 81) واستمر العجز بالانتساع حتى عام 2008، ثم تراجع في عام 2009 إلى (-16817.6) مليون دولار بمعدل نمو سالب بلغ (-14.9%)، متأثراً بتباطؤ النمو العالمي وانكماش التجارة الدولية عقب الأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت الصادرات والواردات معاً، وإن كان الانخفاض في الواردات أكبر نسبياً، مما خفّف من حدة العجز (التقرير الاقتصادي، 2009، 72)، وخلال المدة (2010-2012) اتسع العجز التجاري بصورة ملحوظة، إذ ارتفع من (-21135.6) مليون دولار عام 2010 إلى (-27349.1) مليون دولار عام 2012، نتيجة الاضطرابات السياسية التي أعقبت ثورة 25 يناير، وما رافقها من تراجع السياحة والاستثمار الأجنبي وازدياد الضغوط على العملة المحلية، وفي عام 2013 تراجع العجز إلى (-22624.1) مليون دولار بمعدل نمو سالب بلغ (-17.3%)، مدفوعاً بارتفاع الصادرات السلعية وتراجع الواردات (التقرير الاقتصادي، 2013، 80).



أما خلال المدة (2014–2020) قد اتسم العجز بتذبذب نسبي، إذ بلغ أعلى مستوياته عام 2015 عند (-31389.1) مليون دولار نتيجة تراجع الصادرات مقابل استمرار ارتفاع الواردات في حين شكّل عام 2017 نقطة مفصلية بعد تعويم الجنيه في نوفمبر 2016، مما أدى إلى ارتفاع حاد في سعر الصرف وانعكس سلباً على تكلفة الواردات، بينما لم تحقق الصادرات نمواً مكافئاً، مما ساهم في استمرار العجز التجاري.

وفي عام 2021 ازداد عجز الميزان التجاري إلى (-34470.5) مليون دولار، متأثراً بتداعيات جائحة كورونا وضعف هيكل الصادرات المصرية المعتمد على عدد محدود من السلع في المقابل، شهد عامي 2022 و2023 تراجعاً نسبياً في العجز ليبلغ (-27023.6) و(-25690.6) مليون دولار على التوالي، مدفوعاً بتحسّن نسبي في الصادرات وارتفاع سعر الصرف، رغم الضغوط الناجمة عن التضخم العالمي وأزمة الغذاء المرتبطة بالحرب الروسية- الأوكرانية.

ونستنتج مما سبق أن الميزان التجاري في مصر يعاني من عجز هيكلية مزمن منذ عام 2004، تفاقم بفعل تدهور سعر الصرف، والأزمات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية الأمر الذي يستدعي تبني سياسات تهدف إلى تعزيز الصناعة الوطنية، ولا سيما التصديرية، وتوسيع القاعدة التصديرية، وترشيد الاستيراد، وتشجيع البدائل المحلية، فضلاً عن الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية الإنتاجية، وتنويع مصادر النقد الأجنبي، وتوسيع الشراكات التجارية مع دول آسيا وأفريقيا.



جدول (2)

تطور الميزان التجاري وسعر الصرف الرسمي في مصر للمدة (2004-2023)

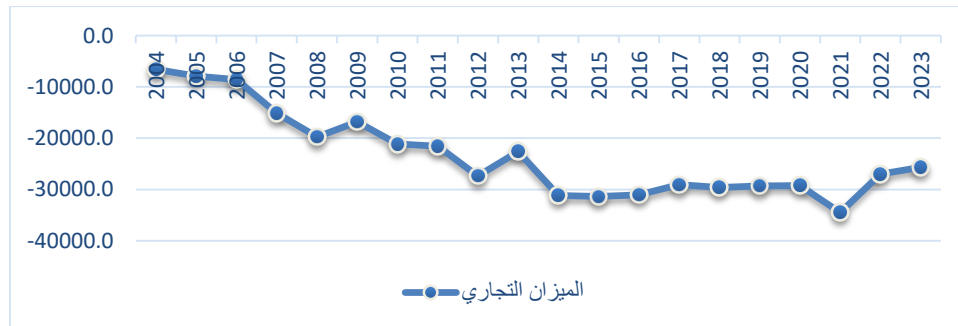
السنة	الميزان التجاري (مليون دولار)	معدل النمو %	سعر الصرف الرسمي (الدولار الأمريكي)
2004	-6621.2	-	6.1960
2005	-7883.3	19.1	5.7900
2006	-8584.0	8.9	5.7390
2007	-15168.4	76.7	5.6430
2008	-19758.9	30.3	5.5446
2009	-16817.6	-14.9	5.5446
2010	-21135.6	25.7	5.6350
2011	-21572.0	2.1	5.9460
2012	-27349.1	26.8	6.0700
2013	-22624.1	-17.3	6.8650
2014	-31177.7	37.8	6.9657
2015	-31389.1	0.7	7.3151
2016	-31047.8	-1.1	8.0559
2017	-29064.5	-6.4	17.7825
2018	-29589.6	1.8	17.7825
2019	-29285.5	-1.0	17.5550
2020	-29233.9	-0.2	16.0290
2021	-34470.5	17.9	15.6890
2022	-27023.6	-21.6	16.4500
2023	-25690.6	-4.9	30.6750

المصدر: بالاعتماد على بيانات

- (1,3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، الإمارات العربية، أبو ظبي للسنوات (2004-2023).
- (2) من عمل الباحثة.

الشكل (2)

تطور الميزان التجاري في مصر للمدة (2004-2023)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2).



ثالثاً: تحليل العلاقة بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في مصر

تعكس العلاقة بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري ودرجة اعتماده على الخارج إذ إن التوسع في النفقات الاستثمارية غالباً ما يقترن بزيادة الطلب على السلع الرأسمالية والوسيلة المستوردة، ما يؤدي في الأجل القصير إلى اتساع العجز في الميزان التجاري، في حين قد تسهم هذه النفقات في تحسين الصادرات وتقليص العجز في الأجل الطويل إذا وُجّهت نحو القطاعات الإنتاجية القابلة للتصدير.

تُظهر بيانات الجدول للمدة (2004-2023) أن العلاقة بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في مصر اتسمت بعدم التوازن، إذ استمر الميزان التجاري في تسجيل عجز مزمن على الرغم من التوسع النسبي في النفقات الاستثمارية خلال معظم سنوات البحث فقد ارتفعت النفقات الاستثمارية من نحو (2933) مليون دولار عام 2004 إلى مستويات أعلى في السنوات اللاحقة، ولا سيما خلال المدة (2005-2007)، إلا أن هذه الزيادة تزامنت مع اتساع واضح في عجز الميزان التجاري، الذي ارتفع من نحو (-6621) مليون دولار إلى أكثر من (-15168) مليون دولار خلال الفترة نفسها ويشير ذلك إلى أن التوسع في الإنفاق الاستثماري لم يكن مصحوباً بتحسين في الأداء التجاري، بل أدى إلى زيادة الطلب على الواردات، ولا سيما السلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية.

وخلال المدة (2008-2012)، ورغم تذبذب النفقات الاستثمارية بين الارتفاع والانخفاض، استمر العجز التجاري في التفاقم ليصل إلى نحو (-27349) مليون دولار عام 2012، وهو ما يعكس محدودية قدرة الاستثمارات المنفذة على تعزيز الإنتاج المحلي الموجه للتصدير أو إحلال الواردات كما أن ارتفاع معدلات نمو النفقات الاستثمارية في بعض السنوات لم يُترجم إلى تحسن ملموس في الميزان التجاري، الأمر الذي يدل على ضعف الكفاءة الاقتصادية لتلك النفقات وعدم انسجامها مع متطلبات الهيكل الإنتاجي والتجاري للاقتصاد المصري.

أما خلال المدة (2013-2019)، فقد اتسمت النفقات الاستثمارية بحالة من الاستقرار النسبي عند مستويات مرتفعة مقارنة بسنوات الأساس، في حين ظل الميزان التجاري يعاني من عجز كبير تجاوز في معظم السنوات -29000 مليار، ويعكس هذا الوضع استمرار اعتماد الاقتصاد المصري على الواردات لتلبية الطلب المحلي، إلى جانب محدودية مساهمة الاستثمارات في دعم الصادرات، ما أدى إلى استمرار الاختلال الهيكلي في الميزان التجاري رغم الإنفاق الاستثماري المتواصل.



وفي عام 2020، شهدت النفقات الاستثمارية انخفاضًا حادًا نتيجة تداعيات جائحة كورونا، إلا أن هذا الانخفاض لم يُفض إلى تحسن في الميزان التجاري، الذي استمر في تسجيل مستويات عجز مرتفعة في السنوات اللاحقة، ولا سيما عام 2021، وفي المقابل، سجل عام 2022 قفزة استثنائية في النفقات الاستثمارية، تزامنت مع تحسن نسبي في العجز التجاري مقارنة بالعام السابق، وهو ما قد يشير إلى بداية تأثير إيجابي محدود للاستثمار، إلا أن هذا التحسن ظل غير كافٍ لإحداث تحول هيكلي مستدام في أداء الميزان التجاري.

وبالتالي، يمكن القول إن العلاقة بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في مصر خلال مدة البحث اتسمت بكونها علاقة طردية مع عجز الميزان التجاري، حيث ارتبط التوسع في النفقات الاستثمارية بزيادة العجز التجاري في معظم السنوات، نتيجة الارتفاع الكبير في المحتوى الاستيرادي للاستثمار وضعف توجيهه نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على تعزيز الصادرات وتقليل الواردات ويؤكد ذلك أن تحسین الميزان التجاري يتطلب إعادة هيكلة النفقات الاستثمارية وتوجيهها نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، بما يسهم في تحقيق توازن أكثر استدامة في التجارة الخارجية للاقتصاد المصري.

جدول (3)

تحليل العلاقة بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في مصر للمدة (2004-2023)

السنة	النفقات الاستثمارية	معدل نمو %	الميزان التجاري	معدل النمو %
2004	2933	-	-6621.2	-
2005	4019	37	-7883.3	19.1
2006	2823	-29.7	-8584	8.9
2007	6718	138	-15168.4	76.7
2008	6203	-7.7	-19758.9	30.3
2009	7855	26.6	-16817.6	-14.9
2010	8751	11.4	-21135.6	25.7
2011	6849	-21.7	-21572	2.1
2012	5978	-12.7	-27349.1	26.8
2013	6118	2.3	-22624.1	-17.3
2014	7448	21.7	-31177.7	37.8
2015	7560	1.5	-31389.1	0.7
2016	6856	-9.3	-31047.8	-1.1
2017	7382	7.7	-29064.5	-6.4
2018	4227	-42.7	-29589.6	1.8
2019	4418	4.5	-29285.5	-1
2020	1917	-56.6	-29233.9	-0.2
2021	3038	58.5	-34470.5	17.9
2022	20045	559.8	-27023.6	-21.6



-4.9	-25690.6	53-	9426	2023
------	----------	-----	------	------

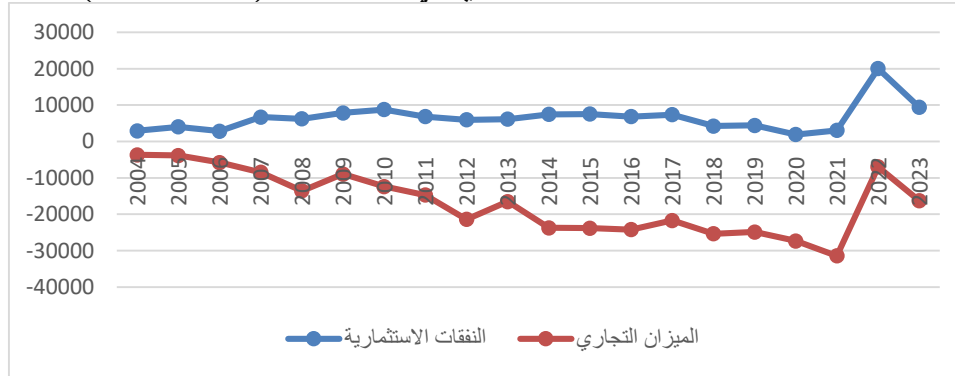
المصدر: بالاعتماد على بيانات

(1,3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، الإمارات العربية، أبو ظبي للسنوات (2004-2023).

(2) من عمل الباحثة.

الشكل (3)

تطور النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في مصر للمدة (2004-2023)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

رابعاً: النفقات الاستثمارية في العراق

تُعدّ النفقات الاستثمارية من أهم أدوات الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تمثل الإنفاق الموجه لتمويل المشروعات الرأسمالية وتطوير البنية التحتية، ولا تختلف من حيث الطبيعة المالية عن المصروفات الرأسمالية في الموازنة العامة، وإنما تتميز بحجم ونوعية المشروعات التي تتضمنها (القريشي، 2012، 402)

يُلاحظ من الجدول (4) ارتفاع النفقات الاستثمارية في العراق عام 2005 إلى (3112) مليون دولار مقارنة بعام 2004 الذي بلغت فيه (2075) مليون دولار، بمعدل نمو سنوي بلغ (50.0%)، وارتفعت نسبتها من إجمالي النفقات العامة من (9.4%) إلى (17.3%) واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في عام 2006، إذ بلغت النفقات الاستثمارية (4109) مليون دولار بمعدل نمو قدره (32.0%)، وتواصلت الزيادات بمعدلات موجبة حتى عام 2008.

وأن عام 2009 شهد تراجعاً في النفقات الاستثمارية إلى (8813) مليون دولار مقارنة بـ(9467) مليون دولار عام 2008، بمعدل نمو سالب بلغ (6.9%)، مع استقرار نسبتها من النفقات العامة عند (20%)، ويُعزى هذا التراجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط، وما نتج عنه من تراجع في الإيرادات العامة وانعكاسه السلبي على الإنفاق الاستثماري.



وفي عام 2010، عاودت النفقات الاستثمارية الارتفاع لتبلغ (13787) مليون دولار، بمعدل نمو بلغ (56.4%)، وارتفعت نسبتها من النفقات العامة إلى (23.0%)، مدعومة بتحسين الأوضاع الأمنية والسياسية وارتفاع أسعار النفط العالمية التي سجلت نحو (77.5) دولارًا للبرميل. واستمر هذا الاتجاه حتى عام 2013.

غير أن عام 2014 مثل نقطة انعطاف سلبية، إذ انخفضت النفقات الاستثمارية إلى (20985) مليون دولار بمعدل نمو سالب بلغ (29.4-%)، نتيجة الأزمة المزدوجة المتمثلة في تراجع أسعار النفط وتدهور الأوضاع الأمنية، فضلاً عن القيود المفروضة على الإنفاق الاستثماري وفق توصيات صندوق النقد الدولي، واستمرت الانخفاضات حتى عام 2018 لتصل النفقات الاستثمارية إلى (11614) مليون دولار.

وفي عام 2019، عادت النفقات الاستثمارية إلى الارتفاع لتبلغ (20523) مليون دولار بمعدل نمو قدره (76.7%)، وارتفعت نسبتها من النفقات العامة إلى (21.9%) مقارنة بـ (17.1%) في عام 2018 غير أن عام 2020 شهد انخفاضاً حاداً في الإنفاق الاستثماري إلى (2674) مليون دولار، وتراجعت نسبته إلى (4.2%) من النفقات العامة، نتيجة تفشي جائحة كورونا، وتوقف العديد من المشروعات، إلى جانب تدهور الإيرادات العامة بسبب انهيار أسعار النفط عالمياً.

وفي المقابل، سجل عام 2023 ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات الاستثمارية لتبلغ (18273) مليون دولار، بمعدل نمو موجب بلغ (122.0%) مقارنة بعام 2022، وارتفعت نسبتها من النفقات العامة إلى (17.0%) بعد أن كانت (10.3%)، ويُعزى هذا الارتفاع إلى تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة، وإقرار الموازنة الثلاثية (2023-2025) التي وفرت مرونة أكبر في التخطيط والتنفيذ، فضلاً عن استئناف تنفيذ المشروعات المؤجلة، ولا سيما في قطاعات البنية التحتية والطاقة والإسكان، وتوسيع مخصصات تنمية الأقاليم. ويعكس هذا التوجه في رغبة الحكومة في تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات، والبنية التحتية، إلا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تعزيز آليات الرقابة والشفافية ورفع كفاءة تنفيذ المشروعات لضمان تحقيق العوائد التنموية المرجوة (انظر الجدول 4 والشكل 4).



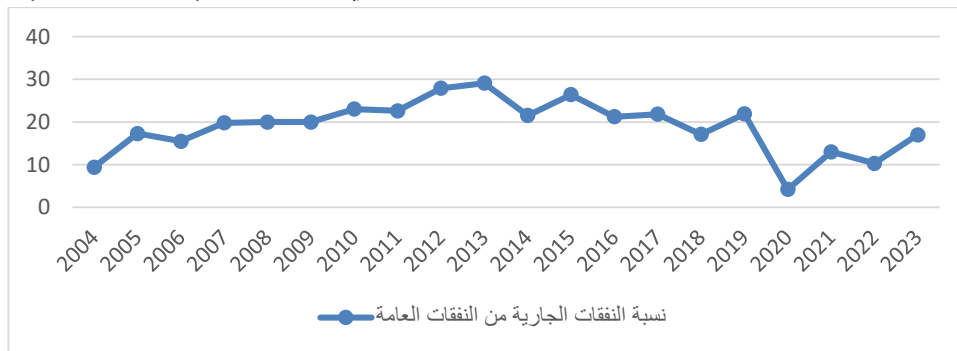
جدول (4) تطور النفقات الاستثمارية ونسبتها من النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2023) مليون دولار

السنة	النفقات العامة	معدل نمو %	النفقات الاستثمارية	معدل نمو %	نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة
2004	22104	-	2075	-	9.4
2005	17955	-18.8	3112	50.0	17.3
2006	26453	47.3	4109	32.0	15.5
2007	26606	0.6	5265	28.1	19.8
2008	47333	77.9	9467	79.8	20.0
2009	44063	-6.9	8813	-6.9	20.0
2010	59944	36.0	13787	56.4	23.0
2011	67314	12.3	15241	10.5	22.6
2012	90171	34.0	25172	65.2	27.9
2013	102168	13.3	29714	18.0	29.1
2014	97591	-4.5	20985	-29.4	21.5
2015	59158	-39.4	15601	-25.7	26.4
2016	63072	6.6	13356	-14.4	21.2
2017	63437	0.6	13836	3.6	21.8
2018	67961	7.1	11614	-16.1	17.1
2019	93885	38.1	20523	76.7	21.9
2020	63402	-32.5	2674	-87.0	4.2
2021	70445	11.1	9125	241.3	13.0
2022	80109	13.7	8232	-9.8	10.3
2023	107580	34.3	18273	122.0	17.0

المصدر: بالاعتماد على بيانات: (3,1) البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، (2004-2023).
- (2, 4, 5) من عمل الباحثة.

الشكل (4)

تطور نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة في مصر للمدة (2004-2023)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4).



خامساً: الميزان التجاري في العراق

ان الميزان التجاري يُعدّ من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس الفرق بين الصادرات والواردات، إذ يشير الفائض التجاري إلى تفوق الصادرات على الواردات، في حين يدل العجز على العكس وبالنظر إلى اعتماد العراق الكبير على الصادرات النفطية، فإن الميزان التجاري يتسم بحساسية عالية تجاه تقلبات أسعار النفط والظروف الاقتصادية العالمية، مما يجعل تحليله ضروريًا لتشخيص مواطن القوة والضعف في الاقتصاد العراقي بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

يُلاحظ أن الميزان التجاري العراقي حقق فوائض خلال معظم مدة البحث، باستثناء عام 2004 الذي سجل عجزًا بلغ (3492-) مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى التحول في السياسات الاقتصادية بعد عام 2003 من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وما رافقه من انفتاح تجاري وإلغاء الرسوم الكمركية، فضلًا عن تدهور البنية التحتية وضعف الصادرات النفطية آنذاك، مقابل انفجار الاستيرادات لتغطية النقص الحاد في السلع والخدمات إلا أن هذا الوضع سرعان ما تحوّل إلى فائض تجاري مع ارتفاع كميات النفط المصدّرة وأسعاره في الأسواق العالمية.

ففي عام 2005 حقق الميزان التجاري فائضاً قدره (3695) مليون دولار، واستمر في تحقيق فوائض متصاعدة ليبلغ (33555) مليون دولار عام 2008 بمعدل نمو سنوي بلغ (46.1%) غير أن هذا الفائض تراجع بشكل حاد في عام 2009 إلى (7109) مليون دولار، بمعدل نمو سالب بلغ (78.8-%)، متأثرًا بانخفاض الطلب العالمي على النفط في أعقاب الأزمة المالية العالمية ومع تعافي الطلب وارتفاع أسعار النفط، ارتفع رصيد الميزان التجاري في عام 2010 إلى (14436) مليون دولار، بمعدل نمو بلغ (103.1-%)، واستمر بالتحسن ليصل إلى (44054) مليون دولار عام 2012، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط التي بلغت نحو (109.5) مليون دولارًا للبرميل.

وخلال المدة (2013-2015) تراجع الفائض التجاري نسبيًا، إذ بلغ (39321) مليون دولار عام 2013، ثم انخفض إلى (38781) مليون دولار عام 2014، نتيجة ارتفاع الاستيرادات وتدهور الأوضاع الأمنية والحرب ضد التنظيمات الإرهابية، فضلًا عن انخفاض أسعار النفط وبلغ الفائض أدنى مستوياته في هذه المدة عام 2015 عند (10519) مليون دولار، بمعدل نمو سالب بلغ (72.9-%).

وفي عام 2016، عاود الميزان التجاري تسجيل فائض قدره (12221) مليون دولار، واستمر بالتحسن في السنوات اللاحقة، ليصل إلى (47484) مليون دولار عام 2018، بمعدل نمو سنوي بلغ



(87.1%)، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط نتيجة تطبيق اتفاق «أوبك+»، وزيادة الصادرات النفطية، وتحرير المناطق من التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن اتباع سياسات تفضيلية ساهمت في تقليل الواردات نسبياً.

أما في عام 2019، فقد انخفض الفائض التجاري إلى (32168) مليون دولار بمعدل نمو سالب بلغ (32.3%)، نتيجة تراجع الصادرات وارتفاع الاستيرادات، ولا سيما في ظل السياسات الحكومية الداعمة للإنفاق الاجتماعي عقب الاحتجاجات الشعبية (التقرير الاقتصادي، 2018، 46)، وتواصل الانخفاض في عام 2020 ليبلغ (5902) مليون دولار، متأثراً بتداعيات جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط إلى نحو (41.5) دولاراً للبرميل.

في المقابل، شهد عاماً 2021 و2022 ارتفاعاً كبيراً في الفائض التجاري ليبلغ (38363) و(71130) مليون دولار على التوالي، بمعدلات نمو مرتفعة، نتيجة الارتفاع القياسي في أسعار النفط بعد الجائحة، ولا سيما في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية، إلى جانب زيادة الصادرات النفطية وتراجع الاستيرادات بفعل السياسات الجمركية المشددة إلا أن عام 2023 شهد تراجعاً في الفائض إلى (43197) مليون دولار بمعدل نمو سالب بلغ (39.3%)، نتيجة انخفاض أسعار النفط واستمرار الاعتماد المفرط على القطاع النفطي، فضلاً عن ارتفاع الواردات مع تحسن الطلب الداخلي. ونستنتج مما سبق أن الميزان التجاري العراقي يتسم بتذبذبات حادة تعكس مدى ارتهانه لتقلبات أسعار النفط، فرغم تحقيق فوائض كبيرة خلال فترات الطفرة النفطية، فإن غياب التنويع الاقتصادي يجعله عرضة للصدمات الخارجية، الأمر الذي يستدعي تبني سياسات تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال دعم القطاعات غير النفطية، ولا سيما الصناعة التحويلية، والزراعة، وترشيد الاستيراد، وتعزيز الصادرات غير النفطية، وبناء احتياطات مالية في فترات الفوائض لمواجهة الأزمات المستقبلية، فضلاً عن تشجيع الشركات الاستثمارية بدلاً من الاعتماد على الاستيراد لتلبية حاجات السوق المحلية.



جدول (5)
تطور الميزان التجاري وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2023)

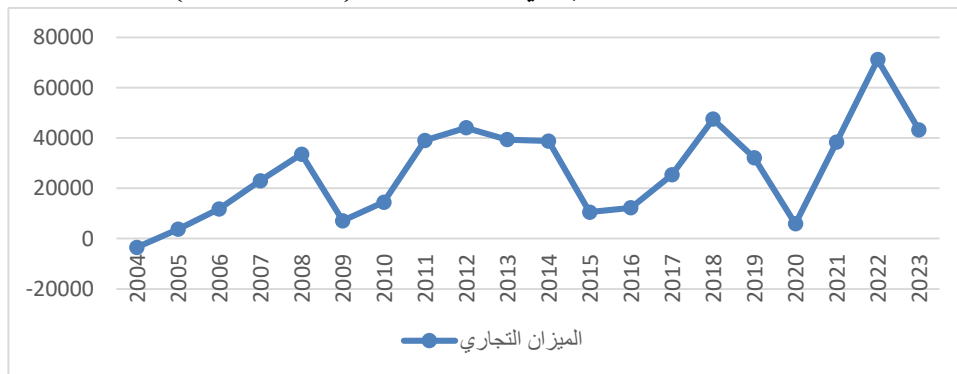
السنة	الميزان التجاري مليون دولار	معدل النمو %	سعر الصرف الدولار الأمريكي
2004	-3492	-	1453
2005	3695	-205.7	1469
2006	11822	219.9	1467
2007	22965	94.3	1467
2008	33555	46.1	1255
2009	7109	-78.8	1193
2010	14436	103.1	1170
2011	39048	170.5	1170
2012	44054	12.8	1166
2013	39321	-10.7	1166
2014	38781	-1.4	1188
2015	10519	-72.9	1190
2016	12221	16.2	1190
2017	25374	107.6	1190
2018	47484	87.1	1190
2019	32168	-32.3	1190
2020	5902	-81.7	1200
2021	38363	550.0	1460
2022	71130	85.4	1460
2023	43197	-39.3	1324

المصدر:

- بالاعتماد على بيانات، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، (2004-2023).
- (2) من عمل الباحثة.

الشكل (5)

تطور الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2023)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5).



سادساً: تحليل العلاقة بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في العراق

تُعد النفقات الاستثمارية أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ تسهم في بناء وتطوير البنية التحتية وتعزيز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، بما ينعكس على هيكل التجارة الخارجية والميزان التجاري، وتكتسب دراسة العلاقة بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في العراق أهمية خاصة، نظراً لطبيعة الاقتصاد العراقي الريعي المعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، وما يرافق ذلك من تقلبات في الصادرات والواردات نتيجة تغير أسعار النفط والظروف الاقتصادية والسياسية، وعليه، فإن تحليل تطور النفقات الاستثمارية وربطها بحركة الميزان التجاري يتيح فهماً أعمق لمدى فاعلية الإنفاق الاستثماري في تحسين الأداء التجاري وتقليل الاختلالات الخارجية.

يُظهر الجدول المرفق أن النفقات الاستثمارية في العراق شهدت اتجاهاً تصاعدياً عامّاً خلال مدة البحث، وإن اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار ففي عام 2004 بلغت النفقات الاستثمارية (2075) مليون دولار، وتزامن ذلك مع عجز في الميزان التجاري بلغ (-3492) مليار دينار، وهو ما يعكس محدودية الطاقة الإنتاجية المحلية واعتماد الاقتصاد على الاستيراد في مرحلة ما بعد عام 2003. أما خلال المدة (2005-2008)، فقد ارتفعت النفقات الاستثمارية بصورة ملحوظة، إذ سجلت معدلات نمو مرتفعة بلغت (50%) عام 2005 و(79.8%) عام 2008، ورافق هذا الارتفاع تحسن كبير في الميزان التجاري الذي حقق فوائض متزايدة. ويُعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية، مما وفر موارد مالية مكّنت الحكومة من التوسع في الإنفاق الاستثماري، إلا أن هذا التحسن لم يكن ناتجاً عن تطور الصادرات غير النفطية، بل ارتبط أساساً بعامل النفط.

أما خلال عام 2009، فقد انخفضت النفقات الاستثمارية بمعدل نمو سالب بلغ (6.9-%) نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وانعكس ذلك على الميزان التجاري الذي تراجع فائضه بشكل واضح ورغم عودة النفقات الاستثمارية إلى الارتفاع خلال المدة (2010-2013)، إلا أن الميزان التجاري لم يشهد استقراراً مماثلاً، إذ سجل معدلات نمو متذبذبة، مما يشير إلى ضعف الأثر المباشر للنفقات الاستثمارية في تعزيز الصادرات أو تقليل الواردات، بسبب توجيه جزء كبير من هذا الإنفاق نحو مشاريع خدمية أو بنى تحتية ذات أثر طويل الأجل.

وفي المدة (2014-2016)، تراجعت النفقات الاستثمارية بشكل ملحوظ، حيث سجلت معدلات نمو سالبة، بالتزامن مع انخفاض فوائض الميزان التجاري، ويعكس ذلك تأثير انخفاض أسعار النفط



والظروف الأمنية، فضلاً عن محدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية، مما جعل الميزان التجاري أكثر حساسية للصدمات الخارجية مقارنة بتغيرات الإنفاق الاستثماري. وخلال المدة (2017-2019)، شهدت النفقات الاستثمارية تذبذباً واضحاً، إذ ارتفعت عام 2019 بمعدل نمو بلغ (76.7%)، في حين لم يحقق الميزان التجاري تحسناً متناسباً، بل سجل انخفاضاً نسبياً، الأمر الذي يدل على أن زيادة النفقات الاستثمارية في الأجل القصير قد تؤدي إلى ارتفاع الواردات من السلع الرأسمالية، مما يحدّ من الأثر الإيجابي المتوقع على الميزان التجاري. بينما في عام 2020، فقد شهد تراجعاً حاداً في النفقات الاستثمارية بنسبة (87%-)، بالتزامن مع انخفاض كبير في فائض الميزان التجاري، نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط وفي المقابل، سجّل عام 2021 نمواً مرتفعاً في النفقات الاستثمارية بلغ (241.3%)، ورافق ذلك تحسن ملحوظ في الميزان التجاري، مدفوعاً أساساً بارتفاع أسعار النفط وليس بزيادة القدرة التصديرية غير النفطية واستمر تحقيق فوائض كبيرة في عامي 2022 و2023، رغم تذبذب النفقات الاستثمارية، مما يؤكد استمرار هيمنة العامل النفطي على الميزان التجاري العراقي. ونستنتج من التحليل أن العلاقة بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في العراق خلال مدة البحث هي علاقة غير مباشرة وغير مستقرة، إذ يرتبط تحسن الميزان التجاري بدرجة أكبر بتقلبات أسعار النفط وحجم الصادرات النفطية، في حين يظل أثر النفقات الاستثمارية محدوداً، خاصة في الأجل القصير ويعكس ذلك ضعف توجيه الإنفاق الاستثماري نحو القطاعات الإنتاجية. القدرة على الإحلال محل الواردات أو تعزيز الصادرات غير النفطية، الأمر الذي يستدعي إعادة هيكلة السياسة الاستثمارية بما يخدم تحقيق توازن تجاري أكثر استدامة.



جدول (6)

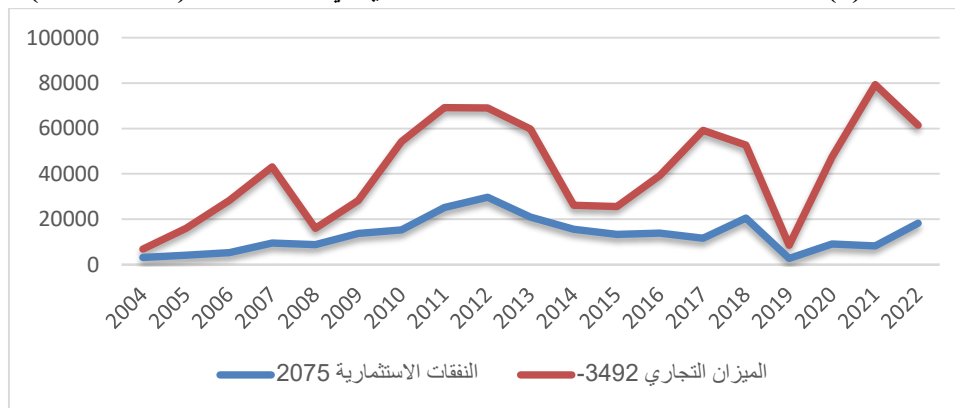
تحليل العلاقة بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	النفقات الاستثمارية	معدل نمو %	الميزان التجاري	معدل النمو %
2004	2075	-	-3492	-
2005	3112	50	3695	205.7-
2006	4109	32	11822	219.9
2007	5265	28.1	22965	94.3
2008	9467	79.8	33555	46.1
2009	8813	-6.9	7109	78.8-
2010	13787	56.4	14436	103.1
2011	15241	10.5	39048	170.5
2012	25172	65.2	44054	12.8
2013	29714	18	39321	10.7-
2014	20985	-29.4	38781	1.4-
2015	15601	-25.7	10519	72.9-
2016	13356	-14.4	12221	16.2
2017	13836	3.6	25374	107.6
2018	11614	-16.1	47484	87.1
2019	20523	76.7	32168	32.3-
2020	2674	-87	5902	81.7-
2021	9125	241.3	38363	550
2022	8232	-9.8	71130	85.4
2023	18273	122	43197	-39.3

المصدر:

- بالاعتماد على بيانات، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، (2004-2023)
- (2, 5) من عمل الباحثة.

الشكل (6) تطور النفقات الاستثمارية والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2023)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).



الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تشير نتائج إلى وجود تقلبات ملحوظة في مستويات النفقات الاستثمارية في كل من مصر والعراق خلال مدة البحث، ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية.
2. ان النفقات الاستثمارية لم تحقق بالقدر الكافي الأثر المتوقع في تحسين أداء الميزان التجاري بصورة مستدامة.
3. تُظهر البيانات استمرار وجود اختلالات في الميزان التجاري في كلا البلدين، رغم الزيادة النسبية في حجم النفقات الاستثمارية خلال بعض سنوات البحث.
4. يمكن الاستدلال على وجود علاقة عامة بين النفقات الاستثمارية والميزان التجاري، إلا أن هذه العلاقة تتأثر بعوامل اقتصادية أخرى تحد من فاعليتها.
5. يبدو أن أداء الميزان التجاري في مصر قد تأثر بارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات، في حين ارتبط في العراق بدرجة كبيرة بتطورات القطاع النفطي وتقلبات أسعاره.

ثانياً: التوصيات

1. أهمية توجيه النفقات الاستثمارية بصورة أكثر فاعلية نحو القطاعات الإنتاجية ذات القدرة على دعم الصادرات والحد من الاعتماد على الواردات.
2. دعم الجهود الرامية إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، ولاسيما في الاقتصاد العراقي، بما يسهم في تقليل درجة الاعتماد على قطاع واحد.
3. ضرورة تعزيز كفاءة الإنفاق الاستثماري من خلال تحسين آليات التخطيط والمتابعة وتقييم المشروعات الاستثمارية.
4. أهمية تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين السياسات الاستثمارية والتجارية بما يسهم في تحسين أداء الميزان التجاري على المدى المتوسط والطويل.
5. من المناسب العمل على تطوير السياسات التجارية بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، ولاسيما التصديرية، وتوسيع القاعدة التصديرية، وترشيد الاستيراد، وتشجيع البدائل المحلية.

قائمة المراجع العربية

1. البنك الدولي، (2023)، مؤشرات التنمية العالمية، واشنطن، البنك الدولي.



2. البنك المركزي المصري، التقرير الاقتصادي السنوي، 2005.
3. البنك المركزي المصري، التقرير الاقتصادي السنوي، 2009.
4. البنك المركزي المصري، التقرير الاقتصادي السنوي، 2012.
5. البنك المركزي المصري، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013.
6. البنك المركزي المصري، التقرير الاقتصادي السنوي، 2018.
7. الحمداني، رفاة شهاب، (2014)، نظرية الاقتصاد الكلي – مقدمة رياضية، دار وائل للنشر والتوزيع.
8. الخطيب، خليل إبراهيم، (2015)، الاقتصاد الكلي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
9. خليل، سامي، (1982)، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.
10. الصخري، عمر. (2005). التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية.
11. صندوق النقد الدولي، (2022)، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن.
12. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية، أبو ظبي للسنوات (2004-2023).
13. الضاوي، علوان. (2016). انعكاسات توجّه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990–2010)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 4، العدد 6، دار المنظومة للنشر.
14. القريشي، هناء علي حسين، 2012، دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد الثاني، العدد 93.
15. الكتبي، محمد بشير، (2008)، المالية العامة المعاصرة، الأنوار للطباعة.
16. مصطفى، أحمد فريد، وحسين، سهير محمد السير، (1989)، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة.
17. ناصيف، عمارة، (2008)، الاقتصاد الدولي، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
18. هينجر، ليستراي، وماتولتس، سيرج، (1988)، المحاسبة الإدارية، (أحمد حامد حجاج، مترجم)، دار المريخ للنشر.

قائمة المراجع الأجنبية

1. Acemoglu, D., Laibson, D., & List, J. A. (2019). *Economics*, 2nd ed., Pearson Education Limited.
2. Dornbusch, R., Fischer, S., & Startz, R. (2018). *Macroeconomics* (13th ed.). New York, NY: McGraw-Hill Education.



3. Husted, S., & Melvin, M. (2013). *International economics*, 9th ed., Pearson Education, Inc.
4. International Monetary Fund. (2022). *World economic outlook*. Washington, DC: IMF.
5. Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2018). *International economics: Theory and policy* (11th ed.). Boston, MA: Pearson.
6. Nguyen, C. T. (2018). The impacts of public investment on private investment and economic growth: Evidence from Vietnam (Research report, p. 17). Center for Economic and Financial Research, Vietnam National University, Ho Chi Minh City.
7. Sawyer, W. C., & Sprinkle, R. L. (2020). *Applied international economics*, 5th ed., Pearson Education.
8. Thirlwall, A. P. (2011). *Growth and development: With special reference to developing economies* (9th ed.). London: Palgrave Macmillan.
9. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). *Economic development* (13th ed.). Boston, MA: Pearson.
10. Tucker, I. B. (2011). *Macroeconomics for today* (7th ed.). South-Western Cengage Learning.
11. World Bank. (2023). *World development indicators*. Washington, DC: World Bank.